اقتصاد

«المركزي» يدرس إعفاء قروض الشهداء من الغرامات وتقسيطها على ٥ سنوات

الوطن

كشف مصدر مصرفي مسؤول لـ«الوطن» عن قيام مصرف سورية المركزي بدراسة اقتراح المصارف العامة بإعفاء القروض الخاصة بالشهداء لدى المصارف العامة من الغرامات وتقسيط هذه القروض على خمس سنوات.

وبيّن المصدر أن المركزي طالب في تعميم له إلى جميع المصارف العامة التي منحت قروضاً لعسكريين أصبحوا الآن في عداد الشهداء بإعداد قوائم تفصيلية بتلك القروض والالتزام الذي كان عليه المقترض لجهة السداد أو ورثته، وهل هناك أي إجراءات متخذة بحق المتعثرين منهم؟ وإلى أين وصلت؟

من جهة أخرى وبهدف تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتشجيع الاستثمار في المجالات كافة الاقتصادية والصناعة والاستثمار الفعال، طلب مصرف سورية المركزي من المصارف العامة تخفيض متطلبات الاحتياطي الإلزامي على جزء من الودائع الموجهة لتسهيلات ائتمانية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمانة الهيئة العامة للتشغيل.

علماً بأن الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات تقدم التسهيلات الائتمانية المباشرة أو غير المباشرة بما فيها السلف والقروض والموارد المالية من الجهات الممولة للمستفيدين من أحكام هذا النظام. وعن الضمانة تتعهد الهيئة للجهات الممولة بأن تفي بسداد الدفعات المستحقة نتيجة لتمويل المستفيد إذا لم يف بها المستفيد نفسه وفقاً لأحكام العقد بين الهيئة والجهة الممولة.

يأتي هذا الإجراء تماشياً مع أهداف الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، يهدف نظام الإقراض، وتسهيل تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر الجديدة والقائمة، وذلك من خلال الاتفاق مع المؤسسات المالية والمصارف الحكومية والخاصة والجمعيات والمؤسسات الخاصة المتخصصة بذلك في الجمهورية العربية السورية إلى ضمان تمويل هذه المشروعات وفقاً لهذا النظام.

وجود سلعة بسعر مرتفع أفضل من عدم وجودها

القلاع: التجار يرون وقف التجارة مع تركيا

الوطن

بيّن رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع أن الغرفة كانت وما زالت تؤكد ضرورة فصل العمل الاقتصادي عن العمل السياسي، فالعلاقات الاقتصادية هي منارة وسط بحر هائج تهتدي بها الشعوب ومهما كان الوضع السياسي متأزماً مع النظام التركي ولكن نجد دائماً تعاطفاً من الشعب التركي مع قضايا سورية العادلة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أعلن القلاع عن موقف الغرفة من العلاقات الاقتصادية مع تركيا بأنهم يرون في الوقت الحالي ضرورة وقف العمل الاقتصادي مع تركيا لأن ما يجري ليس عملاً تجارياً وإنما هو تهريب بين البلدين واستنزاف للموارد السورية من دون دراسة، وهذا ما ندعو إلى إيقافه.

وأشار القلاع إلى أن آخر التقارير تبيّن أن أكبر تبادل تجاري بين سورية وبلدان العالم هو مع تركيا. مشيراً إلى أن العلاقات السورية التركية انتقلت إلى مرحلة جديدة تضمنت الكثير من عوامل التصادم بعد أكثر من خمس سنوات من التطور الإيجابي بعد توقيع اتفاقية المنطقة الحرة بين البلدين عام ٢٠٠٧ وأن حقيقة العلاقات السورية التركية تتسم بالتوتر رغم أن الحدود المشتركة بينما هي الأطول بين البلدين. مبيناً أنه بالعودة إلى العام ١٩٥٧ كانت سورية ومصر رافضتين لحلف بغداد على حين كانت تركيا حجر الأساس في هذا الحلف، وفي عام ١٩٩٨ حشدت القوات التركية على الحدود السورية حيث إن الجانب السياسي ظل على المدى القريب متنافراً بين البلدين.

وبيّن أن زيارة السيد رئيس الجمهورية لتركيا في عام ٢٠٠٤ كانت بداية لمرحلة جديدة حيث شهدت العلاقات السورية التركية تطوراً ملحوظاً وعلى جميع المستويات في إطار العديد من الاتفاقيات التي بلغت ٢٧ اتفاقية ومذكرة تفاهم تتعلق بالمجالات كافة الاقتصادية والثقافية والعلمية والفضائية والسياحية ما أدى إلى تطور إيجابي للعلاقات الاقتصادية وتحسين المبادلات التجارية بتسهيل حركة السلع والخدمات وخاصة بعد تحرير التجارة السلعية بين البلدين مع توقيع اتفاقية الشراكة بين البلدين.

ولفت القلاع إلى أن إيجابيات هذه العلاقة تمثلت بالعديد من المزايا أبرزها خلق التجارة أي استيراد منتجات أقل تكلفة من أحد البلدين محل المنتجات التي كانت تنتج بتكلفة أعلى، أي تحويل الإنتاج من الدولة ذات تكلفة الإنتاج العالية إلى ذات التكلفة المنخفضة، ومن ثم تحقيق رفاه اقتصادي لكلا البلدين وتحويل التجارة حيث يقوم الموقعون على اتفاقية منطقة التجارة باستيراد المواد الأقل التكلفة من البلد الآخر في المنطقة الحرة بدلاً من استيراده من دولة خارج منطقة التجارة وزيادة المنافسة ومن ثم خروج المشاريع الضعيفة وبقاء المشاريع القوية، إضافة إلى تحويل الاستثمارات إلى قطاعات أكثر ربحية وأكثر منافسة وزيادة دخول التكنولوجيا في العمل وتطوير البحوث ونقل التكنولوجيا بين بلدان منطقة التجارة الحرة.

وأشار القلاع إلى أن هذه الفوائد الاقتصادية وغيرها من الفوائد كان يعول عليها عند توقيع الاتفاقية ولكن نتيجة ضعف البنية الصناعية في سورية بالمقارنة مع تركيا لم تستطع الورشات والمنشآت الصغيرة العاملة في السوق السورية منافسة المنتج التركي لا من حيث الجودة ولا من حيث السعر، وأيضاً هناك عامل نفسي في تركيب المستهلك السوري بأن البضائع الأجنبية هي أفضل من الوطنية فصرنا نسمع عند السؤال عن منتج حقق قبولاً عند المستهلكين لجودته أن هذا منتج تركي وقد يكون بالحقيقة منتجاً وطنياً، ومن ثم انعكست هذه الاتفاقية سلباً على سورية وأصبحنا سوق تصريف للمنتجات بامتياز بدلاً من تطوير صناعتنا لتحقيق المنافسة.

بيّن رئيس غرف تجارة دمشق أنه رغم استمرار الأزمة منذ أربع سنوات إلا أن الأسواق السورية تحوي جميع البضائع، وعلى الرغم من أن ارتفاع الأسعار هو حقيقة موجودة.

مشيراً إلى أن ارتفاع الأسعار أتى من عدة عوامل أهمها ارتفاع الكلفة، لكنه أفضل من فقدان المواد من السوق، حيث سيكون الوضع أسوأ. مبيناً أن توفر المواد دليل على صحة النهج وأن وزارة الاقتصاد تقوم بعمل جبار لتخطي المرحلة الصعبة. مشيراً إلى أنهم على تواصل دائم مع الوزارة وأن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية يطلب من الغرفة بشكل يومي قائمة بأسعار المواد بالسوق، والغرفة ترسلها حتى يتبين المواد التي ارتفع سعرها فيفتح الاستيراد لزيادة توفيرها.

مؤكداً أن ارتفاع الأسعار ليس فقط ناتجاً عن تجار الأزمة وهم موجودون ونحن نؤكد ضرورة وضع حد لهم ولكن ارتفاع الأسعار ناتج عن عدة اعتبارات اقتصادية حقيقية تؤدي إلى هذه النتيجة وهي مفروضة علينا نتيجة الأزمة ولكن علينا فقط محاولة التخفيف من آثارها لتأمين المنتجات في الأسواق السورية.

وأضاف القلاع: إن ما ينطبق على وزارة الاقتصاد ينطبق على وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك فهم يبذلون جهداً كبيراً في ظل ظروف استثنائية. مبيناً أن علاقة اتحاد غرف التجارة مع الحكومة كانت وما زالت موضع ثقة لدى جميع الحكومات التي مرت على سورية، تأخذ الحكومات المتعاقبة برأي غرفة تجارة دمشق واتحاد غرف التجارة ويتم إشراكها عند وضع القوانين والتشاور معها عند مواجهة التحديات، ويرى أن حكومة الدكتور وائل الحلقي هي الأفضل في هذا المجال فقد أعطت اتحاد غرف التجارة دوره الحقيقي والفعلي والضروري في هذه المرحلة للمساهمة في تجاوز الأزمة.

غرفة صناعة دمشق: ١٥٠ منتجاً محلياً قابلاً للتصدير إلى الأسواق الروسية واتفاقية مرتقبة لإلغاء الجمرك

وفد رجال أعمال سوري إلى موسكو قريباً

علي محمود سليمان

يتحضر وفد من رجال أعمال سوريين من صناعيين وتجار للتوجه إلى موسكو، بعد زيارة الوفد الروسي، في مسعى لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن رئيس القطاع الغذائي في غرفة صناعة دمشق وريفها طلال قلعجي أن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية طالبت من غرفة الصناعة وضع قائمة بالبضائع والمنتجات السورية القابلة للتصدير إلى روسيا، وعليه اجتمعت اللجان المعنية بقطاعات الغذائية والهندسية والكيميائية والنسيجية في الغرفة وتم عقد اجتماع مع اتحاد المصدرين، وتم وضع قائمة بأكثر من ١٥٠ مادة وسلعة سورية قابلة للتصدير إلى روسيا، مع الكميات المقدرة من كل مادة والقابلة للتصدير.

وأوضح قلعجي أن التصدير سيكون عن طريق خط الكوردور البحري، حيث سيتمكن أي صناعي سوري من تصدير منتجاته بشكل مباشر عن طريق هذا الخط، وبالنسبة لصغار المصدرين فسيتم تجميع موادهم ضمن قرية الصادرات في اللاذقية ليصار إلى تصديرها لاحقاً.

ولفت قلعجي إلى أنه ينتظر بعد زيارة وفدي رجال الأعمال في البلدين أن يتم توقيع اتفاقية لتخفيض الرسوم الجمركية لتصبح في حد الصفر، ما يشكل حافزاً للمستورد الروسي لاستيراد البضائع السورية في ظل فرض العقوبات على البضائع التركية التي كانت تنافس بقوة في الأسواق الروسية.

وأشار عضو غرفة صناعة دمشق وريفها إلى أن أهم المواد التي شملتها القائمة هي في قطاع الغذائية والنسيج، حيث تم وضع الأجبان والألبان والخضار والفواكه السورية إضافة إلى عدد من المنتجات الغذائية الأخرى أهمها زيت الزيتون كونه سلعة مهمة ومطلوبة بقوة في الأسواق الروسية.

وبالنسبة للمواد الكيميائية فأهمها المنظفات وغيرها من المواد الكيميائية التي امتلك الصناعي السوري خبرة كبيرة فيها وكان يصدرها للعديد من دول العالم قبل الأزمة وتوقف تصديرها نتيجة العقوبات الخارجية، إضافة إلى أن الصناعات الهندسية شملت المواد المنزلية والأدوات الكهربائية والصناعات البلاستيكية، إضافة إلى الصناعات النسيجية بجميع مجالاتها، وقد تم وضع قائمة بعدد من الأدوية البشرية والبيطرية التي يمكن العمل على تصديرها في مرحلة لاحقة.

وحول قدرة البضائع السورية على المنافسة في الأسواق الروسية، بيّن قلعجي أن المنتجات السورية كانت تنافس بقوة في كافة أسواق العالم من حيث الجودة والنوعية المميزة والسعر المنخفض، ولكن ما كان يعيق قدرتها على المنافسة في روسيا، هو وجود رسوم جمركية مرتفعة وعدم وجود خط نقل مباشر، فيما كانت المواد التي تصدر إلى روسيا تمر عبر الأراضي التركية.

لافتاً إلى أن فتح الأسواق الروسية للمنتجات السورية سيكون بداية لفتح خطوط تصدير دائمة إلى روسيا ما يساهم في إعادة عجلة الإنتاج للمنشآت الصناعية السورية كونها ستعمل على تطوير خطوط إنتاجها لتقديم أفضل المنتجات بجودة مرتفعة لتكون منافسة في الأسواق الروسية، كما أنه نتيجة لعمليات التصدير سيتم فتح حسابات ما بين المصرف المركزي في كلا البلدين ما يمكن الصناعيين والمصدرين من الطرفين بتطوير التبادل التجاري في ظل العقوبات الأوروبية المفروضة على الاقتصاد السوري.

وأكد قلعجي أن أهم خطوة ستكون تخفيض الرسوم الجمركية كونها تشجع المستورد الروسي للتحول إلى السوق السورية، لتأمين بضائعه والتي يتم تأمين جزء منها عبر التهريب من تركيا كونها بلداً مجاوراً لروسيا، وهو الحال نفسه الذي كان بين سورية ولبنان قبل أن يتم تخفيض الرسوم الجمركية، حيث إن تخفيض الرسوم سيؤدي لقيام التجار الروس باستدراج البضائع السورية بتكاليف منخفضة وبطرق نظامية، إضافة إلى تصدير المنتجات الروسية وأهمها القمح والذرة إلى سورية.

وكانت غرفة صناعة دمشق وريفها قد دعت الصناعيين المسجلين لديها ممن يرغب بتصدير البضائع المنتجة محلياً إلى جمهورية روسيا الاتحادية إلى موافاتها بقوائم هذه المواد وبنودها الجمركية من أجل إعفائها من الرسوم الجمركية.

حيث يقوم الصناعي بملء جدول يتضمن اسم المادة وبندها الجمركي ضمن جدول وتقديمه إلى غرفة الصناعة لتتمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

٩,٩ مليارات ليرة أقساط التأمين في السوق السورية خلال ٦ أشهر ٧٦٪ منها للإلزامي السيارات والصحي

محمد راكان مصطفى

تجاوزت أقساط التأمين في سورية مبلغ ٩,٩ مليارات ليرة سورية خلال النصف الأول من العام ٢٠١٥، بارتفاع عن العام السابق نسبته ١٦,٧٪.

ويشكل تأمين السيارات الإلزامي والتأمين الصحي ٧٦٪ من أقساط التأمين في القطاعين العام والخاص.

وبحسب تقرير هيئة الإشراف على التأمين الأخير المعدل بعد إضافة أرقام الشركة الحكومية، فإن التأمين الصحي كان ذا الحصة الأكبر من السوق، إذ حظي بنسبة ٥٥,٧٪ وذلك بتحقيقه أقساطاً بلغت ٥,٥٢٦ مليارات ليرة سورية يليها فرع التأمين الإلزامي حيث بلغت نسبته ١٩,٩٪ من إجمالي أعمال السوق محققاً أقساطاً بلغت ١,٩٧٩ مليار ليرة سورية في حين انخفضت نسبة نموه إلى ٧,٤٥٪، وجاء تأمين السيارات الشامل بالمرتبة الثالثة لتشكل ٨,٧٦٪ من إجمالي السوق بنسبة نمو ٤,٩٢٪ عن العام الماضي وبلغت أقساطه ٨٦٩ مليون ليرة سورية.

كما حققت تأمينات الحوادث العامة أعلى نسبة نمو بلغت ٦٦,٧٧٪ عن العام الماضي بأقساط بلغت ٢٤٣ مليون ليرة سورية وتشكل ٢,٤٦٪ من إجمالي أعمال السوق كما حقق التأمين الصحي نمواً بنسبة ٣٥,٣٨٪، أما التأمين البحري حقق نسبة نمو ١٩,٨٤٪ عن العام الماضي إذ بلغت أقساطه ٣٥١ مليون ليرة سورية وتشكل ٣,٥٤٪ من إجمالي أعمال السوق.

وكان أكبر انخفاض في الأقساط حصل في التأمينات الهندسية حيث كان الانخفاض بنسبة ١٤,٩٣٪ نظراً إلى تباطؤ حركة الإعمار والعديد من المشاريع، وبلغت الأقساط ٦١ مليون ليرة سورية يليه في الانخفاض تأمينات الحريق بنسبة نحو ٧,٦٦٪ عن العام الماضي حيث بلغت أقساطها ٧٣٦ مليون ليرة سورية وتشكل نحو ٧,٤٢٪ من إجمالي أعمال السوق.

وأكبر انخفاض في الأقساط كان في السورية العربية بنسبة ٤٦,٨٪ بأقساط بلغت ٣١٠ ملايين وتشكل ١٠٪ من إجمالي أعمال السوق وتنخفض أقساطها إلى ٣٠١ مليون دون إلزامي السيارات، والثقة بنسبة ٣٦,٨٪ بأقساط بلغت ١٧٥ مليوناً وتشكل ٥,٧٪ من إجمالي أعمال السوق وتبلغ أقساطها ٤٧ مليوناً دون السيارات الإلزامي، والمتحدة بنسبة ٦,٥٪ بأقساط بلغت ٢١٩ مليوناً وتشكل ٧٪ من إجمالي أعمال السوق وأقساطها ١١٧ دون إلزامي، كما انخفضت أقساط شركة التأمين العربية بحوالي ١٪ عن العام الماضي وحققت أقساطاً بمقدار ٢٨٤ مليوناً ما يشكل ٩٪ من إجمالي السوق وبلغت أقساطها ١٦٤ مليوناً من دون إلزامي السيارات.

وتوزعت الحصص السوقية للشركات حسب فروع التأمين لجميع الشركات بالنسبة للتأمين الصحي بين ٩١٪ للمؤسسة السورية للتأمين، ولشركة المشرق ٢٪، والوطنية ١,٣٤٪، والسورية العربية ١٪.

أما فرع التأمين الهندسي فبلغت ٧٧٪ للمؤسسة العامة، وللشركة الوطنية ١٥٪، والمتحدة ٣٪. أما الحريق فنسبة ٦٤٪ للمؤسسة، وللشركة السورية العربية ١٥٪، والتأمين العربية ٧٪. وبلغت حصة المؤسسة العامة ٤٦٪ من فرع الحوادث، ولشركة آروب ٢٢٪، وللمشرق ٩٪.

وبين التقرير أن التعويضات المسددة للنصف الأول من عام ٢٠١٥ بلغت ١,٩٦٨ مليار ليرة سورية موزعة على كافة شركات التأمين الخاصة بانخفاض نحو ٣٠٪ عن إجمالي التعويضات المسددة للنصف الأول من عام ٢٠١٤ التي بلغت ٢,٨٢٦ مليار ليرة سورية، في النصف الأول من عام ٢٠١٥ بلغت نسبة التعويضات المسددة من الأقساط المكتتبة نحو ٦٤٪ في حين كانت نحو ٨٩٪ في الفترة المقابلة من العام الماضي.

مول جرمانا يبيع بـ٣,٥ ملايين ل.س يومياً

عبد الهادي شباط

يبدو أن آليات التجارة الداخلية توقفت في التعاطي مع حالة التذبذب المستمرة في أسعار الصرف وتجمدت قدراتهم عند التسعير وفق نشرات الأسعار الصادرة عن المركزي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مسؤول في الوزارة أن السياسات النقدية الحالية هي المعنية بإيجاد حلول لحالة التغير المستمرة في سعر الصرف وبالتالي حالة الفلتان والفوضى في أسعار المواد والسلع في الأسواق.

وقد حصر مهام الوزارة بالتقيد بنشر الصرف اليومية الصادرة عن البنك المركزي ومنح الأسعار هامش الربح المستحق وفق قرارات الوزارة مع حالة التوثيق لكل منتج وتاريخ إصدار التسعيرة الخاصة به.

بدوره مدير عام سندس عمار محمد بين لـ«الوطن» أن مسألة الارتفاع المستمر في سعر الصرف وحالة التذبذب هي من أكبر الصعوبات التي تواجه عمل مؤسسات التدخل الإيجابي وأن سندس انتهجت عملية الشراء نقداً لمحاولة تثبيت أسعارها حيث يتم تثبيت عرض أي كمية لدى حالات سندس حتى انتهاء آخر قطعة منها من دون رفع الأسعار مع ارتفاع أسعار الصرف كما هو حاصل في القطاع الخاص مشيراً بأن عملية الشراء النقدي أضافت عبئاً مالياً كبيراً على المؤسسة وأن معظم الفواتير والطلبات التي تشتريها المؤسسة لا تتجاوز قيمتها مليون ليرة حيث تتم عمليات الشراء حصراً من المنتجين دون وسطاء أو حلقات للسمسرة أو العمولات مما يتيح للمؤسسة الحصول على أسعار منافسة وأقل من التي يحصل عليها معظم التجار وبالتالي القدرة الأكبر على تثبيت السعر للمنتج وخاصة المنتجات ذات الطبيعة التسويقية السريعة.

وعن البيع بالأمانة وكيفية تعاطي المؤسسة مع التجار أصحاب المواد والسلع المعروضة في صالات البيع ورغبتهم في رفع أسعارهم بشكل مستمر مع ارتفاع سعر الصرف للدولار، أكد محمد أن المؤسسة وبموجب العقد الذي يتم إبرامه مع التاجر باتت تشترط عدم رفع الأسعار للمواد المعروضة في الصالات حتى بيع كافة هذه المواد أسوة بما تفعله المؤسسة مع باقي معروضاتها وأن هذا العقد ملزم للتاجر.

وهنا توجهنا بسؤال عن مدى تقبل التجار لذلك ورغبتهم في الاستمرار بطرح منتجاتهم لبيعها في صالات المؤسسة أوضح المدير العام بأن سندس نجحت خلال السنوات الأخيرة رغم صعوبة الواقع من تطوير واقعها التسويقي عبر تحديث الصالات وتحسنها وطرح أسعار منافسة وبالتالي استقطاب عدد أكبر من المستهلكين وهو الأمر الذي نراهن عليه في عملية الاستمرار في استقطاب التجار والبيع بالأمانة حيث يشكل ارتفاع حجم المبيعات عامل جذب قوياً للتجار مبيناً أنه على سبيل المثال بات «المول التابع للمؤسسة» في جرمانا يحقق مبيعات تصل إلى ٣,٥ ملايين ليرة يومياً.

كما أفاد بأن هوامش الربح البسيطة التي تسعى إليها المؤسسة مقابل تأمين المادة وكسر حالات الاحتكار وتوفيرها للمواطن مساعدات على تثبيت الأسعار لفترات زمنية مقبولة في ظل الظروف الحالية وهنا يوضح لنا بأن هذا الهامش من الربح لا يتجاوز ٥٪ للمواد الغذائية ونحو ٧٪ للمنظفات بأنواعها و١٥٪ للألبسة التي يمكن زيادة هامش الربح فيها بسبب بطء عمليات تسويقها.

كما عمدت المؤسسة بنية تثبت بعض أسعار المواد والسلع الأساسية للمواطن لشراء كميات جيدة منها مثل الحبوب التي تستجرها المؤسسة من معمل السلمية وتعمل هي على تغليف الحبوب وطرحها في منافذ البيع بأسعار مقبولة وثابتة لفترات زمنية جيدة إضافة إلى الاعتماد على منتجات القطاع العام والتي عادة ما تكون أسعارها أكثر ثباتاً واستقراراً وخاصة المواد الغذائية مثل الزيوت (الطعام) وسمنة الغوطة ومياه بقين والمربيات والكونسروة ومادة الحلاوة. ويرى محمد في نهاية حديثه أن القطاع العام وإحياء دوره بالتعاون مع مؤسسات التدخل الإيجابي هي الضامن الحقيقي لعدم الانفراد في السوق من التجار والمحتكرين والسماسرة الذين يسعون لتحصل أكبر قدر ممكن من الأرباح من دون مراعاة واقع المستهلك وقدراته وخاصة خلال الظروف الصعبة التي يعاني منها المواطن السوري.